

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**Permanent Mission of  
The Republic of the  
SUDAN  
To U.N. Office, Geneva**



البعثة الدائمة  
لجمهورية السودان  
جنيف

SMG/152.08

Subject: **Human Rights Council resolution 7/23 – “human rights and climate change**

The Permanent Mission of the Republic of the Sudan to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights and with reference to the latter's note verbale dated 20.08.2008, has the honour to enclose herewith for their kind attention some information for the preparation of the study of the relationship between climate change and human rights.

The Permanent Mission of the Sudan presents its apology for the delay of providing the information which is due to administrative and unforeseen circumstances.

The Permanent Mission of the Republic of the Sudan avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.



Geneva, 22 October 2008

Office of the United Nations  
High Commissioner for Human Rights  
Palais des Nations,  
CH-1211 Geneva 10

**OHCHR REGISTRY**

22 OCT. 2008

Recipients :... U.H.....  
.....  
.....  
.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المجلد السادس الإستثنائي

### لحقائق الإنسان

### التدهور البيئي وأثره على حقوق الإنسان

يعتبر التدهور المناخي سبباً أساسياً في مشكلة دارفور كما أكدت ذلك الكثير من الدراسات . بدأت التغييرات المناخية في دارفور في منتصف السبعينات حيث ضربت المنطقة خاصة شمال دارفور موجات من الجفاف أدت الى تصحر كثير من الأراضي والى الهجرة الى ولاية الخرطوم والتي إستضافت عشرات الالاف من النازحين على مشارف مدينة أم درمان في بداية الثمانينات من القرن الماضي.

وتعتبر التغييرات المناخية العادية وغير العادية سبباً مباشراً للصدادات التي تحدث بين القبائل بغض النظر على خلفيتها الأثنية ويحكي تاريخ دارفور القريب عن صراعات مميته راح ضحيتها العشرات بين القبائل العربية فيما بينها كالنزاع الطويل المميت بين المسيرية والرزيقات. فالتغيير المناخي السنوي العادي الذي يؤدي الى تعاقب الخريف والصيف يصحبه تحركات القبائل بإبلها وأغنامها تولد ذلك إحتكاكات أضحت مألوفة في تلك الفترة من العام. غير أن موجة الجفاف العارمة في نهاية السبعينات حملت الكثير من القبائل الى تسليح أبنائها مما أدى الى إنتشار السلاح الذي سهل تدفقه عبر الحدود بسبب الحرب التشادية الشاذية حماية نفسها أثناء نزوحها وترحالها.

ولاية النيل التي أدى تشغيلها الى تدهور البيئة والتأثير على صحة الإنسان مما أدى الى مراجعتها مرة أخرى.

واتصلت محاولات التنمية في الشمال خاصة بشأن سد مروى وكذلك في ولاية النيل الأزرق بشأن تعليية خزان الرصيرص

كما يتصل ذلك بقضايا التعويض المجزي وتشغيل أبناء المنطقة في هذه المشاريع وتقديم الخدمات الإجتماعية لهم، عن طريق بناء المستشفيات والمدارس والطرق.

وقد برزت قضية التعويض بقوة الى السطح في مطالبات المتضررين لإنشاء سد مروى ويهدف إنشاء هذا السد على النيل في شمال السودان وقد إقترح إنشاؤه منذ العام 1925 إبان الحكم الإنجليزي. هذا المشروع لا يغير من الحياة في شمال السودان فقط حيث يزيد من الرقعة المزروعة الى أضفافها لكنه يوفر الطاقة المطلوبة للتنمية لكل السودان وبالرغم من أن الحكومة قامت بكثير من الخطوات منها تعيين لجان من وزارة العدل لتقدير التعويض وإمكانية الطعن فيه أمام القضاء إلا أن الكثير من المتضررين حاولوا إنتهاز هذه الفرصة للظفر بأقصى ما يمكن من أموال على سبيل التعويض، كما وقع بعضهم في أيد قوى سياسية معارضة للحكومة.

وكما تدخلت العوامل السياسية فاستغلت الصراع على الموارد في دارفور بين القبائل وحولته الى صراع ضد الدولة فإن العناصر المعارضة إستغلت الخلافات التي شابيت التعويض في مروى وكجبار وتحويلها الى معركة سياسية ضد الدولة فأخر بسببها تنفيذ المشاريع وساهمت في تشويه سمعته خارج الحدود.

في مناطق شرق السودان حيث تقسو الطبيعة على الإنسان فتكون الأمطار طيلة العام وتتميز الأرض بطبيعتها الجبلية الجيرية فقد عمد الكثير من الرجال والشباب الى الهجرة خارج السودان خاصة الدول المجاورة من الجانب الآخر من البحر الأحمر ليقوموا بعمليات التهريب مما أدى الى إصتدامهم المستمر بالشرطة وإنضمت هذه المجموعات الى بعض جماعات الشرق التي قامت بقطع الطريق وتخريب أنابيب البترول وذلك قبل توقيع إتفاق سلام الشرق.

وعمدت الكثير من الأسر في شرق السودان الى حرمان أطفالهم من التعليم والدفع بهم الى معسكرات سباقات الهجن في بلاد خارج السودان وقد أدى إنتشار هذه الظاهرة في بداية هذا القرن ليس فقط الى حرمان عشرات الأطفال من التعليم والحق في العيش تحت رعاية الأبوين بل الى ذهاب حياتهم أو التعرض لعاهات مستديمة عند سقوط الكثير منهم من على ظهور الأبل السريعة أثناء سباقات الهجن السريعة وقد إهتمت الحكومة بهذه الظاهرة وقامت بعقد إتفاقيات ثنائية مع هذه الدول لمنع إستخدام الأطفال السودانيين في

سباق الهجن وتعويض الذين أصيبوا أو ماتوا كما قامت الحكومة بتشديد إجراءاتهم بشأن منح الجوازات وتأشيرات الخروج للأطفال وأبائهم الذين يقومون بالهجرة الى تلك الدول.